الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

2 **جماد أول** 1437 –11 **فبراير** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5
حقوق الإنسان فى العالم	17

أكد أن حقوق الإنسان تحظى بدعم ومتابعة خادم الحرمين

العيبان لوفد من الاتحاد الأوروبي: الشريعة الإسلامية حفظت كل الحقوق

المصدر: جريدة الرياض الخميس 2 جماد ول 1437هـ - 11 فبراير 2016م
0http://www.alriyadh.com/1127648

الرياض - نايف آل زاحم

التقى د. بندر بن محمد العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان في مكتبه في مقر الهيئة وفداً من الاتحاد الأوروبي والذي يرأسه السيد المر بروك رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي، والسيد آدم كولاخ رئيس مندوبية الاتحاد الأوروبي.

وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات بين المملكة ودول الاتحاد الأوروبي خاصة في مجال حقوق الإنسان وكذلك المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

ونوه د. العيبان خلال اللقاء بما تجده مؤسسات حقوق الإنسان في المملكة من دعم ومتابعة واهتمام من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -أيده الله-، وأوضح أن المملكة تنطلق في حمايتها لحقوق الإنسان من الشريعة الإسلامية الغراء التي تفخر المملكة وتعتز بتطبيقها حيث حفظت الحقوق لكل من يعيش على أرض المملكة مواطن أو مقيم.

وتطرق العيبان خلال اللقاء إلى ما يشهده مرفق القضاء من تطوير وتحديث مؤكداً على استقلال القضاء السعودي ونزاهته، مبيناً آلية ودرجات التقاضي والتي تضمن تطبيق أعلى درجات العدالة أثناء المحاكمة والتي تتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

حضر اللقاء د. ناصر الشهراني نائب رئيس الهيئة وعدد من المختصين في الهيئة.

رفع الوعي "الحقوقي" لموظفي حائل

المصدر: جريدة اليوم الخميس 2 جماد اول 1437هـ - 4 فبراير 2016م
http://www.alyaum.com/article/4119293

إبراهيم الجنيدي - حائل

بدأت هيئة حقوق الانسان في ابرام اتفاقيات تعاون مشترك مع عدد من الوزارات والادارات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص بهدف رفع مستوى الثقافة الحقوقية للإنسان في اوساط الموظفين.

وفي هذا الاتجاه وقع امس فرع هيئة حقوق الانسان بمنطقة حائل اتفاقية تنسيق مشترك مع فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بالمنطقة في مجال حقوق المستفيدين من وزارة الشؤون الاجتماعية.

واشتملت الاتفاقية التي وقعها مدير فرع هيئة حقوق الانسان بحائل متعب الباتع ومدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بالمنطقة خالد النويصر في فرع هيئة حقوق الانسان،على تبادل المعلومات والخبرات بين الطرفين في مجال القوانين والانظمة المشروعة والقرارات الصادرة والتي تُعنى بحقوق المستفيدين في المنطقة ، اضافة لبناء جسر تعاوني وسريع بين الجهتين يهتم بالنظر في القضايا المرفوعة لدى الهيئة والخاصة بقضايا المستفيدين من الشؤون الاجتماعية والعمل على سرعة انهاء الدعاوي المقدمة لدى الهيئة، اضافة لتنظيم لقاءات وندوات مشتركة للمجتمع المدني والمستفيدين من الشؤون الاجتماعية تهتم بحقوقهم وواجباتهم وعقد اجتماعات دورية لمناقشة القضايا وسبل تطوير العمل بشكل دوري يحدده الطرفان وتكوين فريق عمل مشترك يحدد كل طرف اعضاء العمل به ويعنى بالعمل المشترك يقوم بمتابعة حقوق المستفيدين بالشؤون الاجتماعية مع متابعة القضايا التي ترد من الجهات ذات العلاقة وتعنى بحقوق المستفيدين من الشؤون الاجتماعية.

وقال مدير فرع هيئة حقوق الانسان بمنطقة حائل: ان الهيئة تستهدف من الاتفاقية، مد جسور من التواصل مع كافة الادارات لتتكامل الجهود وتتبلور الخطط الاستراتيجية لتصبح واقعا يستفيد منه المواطنون والمقيمون، وأضاف ان الاتفاقية تأتي بعد اقل من شهر على توقيع هيئة حقوق الانسان بمنطقة حائل اولى الاتفاقيات مع وزارة العمل، وستشهد الفترة المقبلة عددا من الاتفاقيات مع عدد من الادارات لتعزيز وانتشار مفاهيم هيئة حقوق الانسان وغرسها في نفوس كافة العاملين بالقطاعات الحكومية والاهلية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الهيئة" تعاقب أعضاءها في قضية "النخيل مول" والفتاة لـ"الحياة": يدي مكسورة وحقي ما يزال مهدوراً

المصدر: جريدة الحياة الخميس 2 جماد اول 1437هـ - 11 فبراير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13904278

الرياض - عيسى الشاماني

أقرت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بتورط أعضائها في مخالفة الأنظمة والتعليمات في مباشرتهم حادثة «فتاة النخيل مول» الشهيرة، التي اعتدى خلالها عدد من أفراد الهيئة على فتاة جامعية بالضرب والتعنيف على مرأى الناس، مؤكدة أنها عاقبت الأعضاء الذين باشروا الواقعة، فيما أكدت الفتاتان لـ«الحياة» أنهما بصدد رفع شكوى إلى إمارة منطقة الرياض ضد أعضاء الهيئة لإنصافهما.

وقال المتحدث باسم فرع الهيئة في الرياض محمد السبر في بيان صحافي أمس: «فرقة الهيئة التي باشرت الواقعة لم تلتزم بالأنظمة والتعليمات المتعلقة بآلية الضبط والاستيقاف، ما ترتب عليه تصعيد الموقف، واتخذت الرئاسة العامة عقوبات في حق منسوبيها المشاركين في الواقعة».

ولم يحدد المتحدث نوع العقوبات التي قررتها مثل ما كانت تصدره الهيئة في أحداث ماضية، لكنه قال: «إن العقوبات جاءت وفق ما تقتضيه الأنظمة والتعليمات». وعلى رغم أن المتحدث أقر بخطأ أعضاء الهيئة الذين باشروا الواقعة، إلا أنه دافع عن منسوبيها، قائلاً: «الهيئة لا تقبل التجاوز على منسوبيها، وأنها ستتخذ الإجراءات المناسبة في حال حدوث ذلك»، مؤكداً التزامها التعليمات الشرعية والأنظمة المرعية في جميع إجراءاتها. وأشار المتحدث إلى أنها لا تقبل بأي حال من الأحوال المساس بحقوق المتهم الذي كفلها له الشرع والنظام. وقالت إحدى الفتاتين المعنفتين لـ«الحياة» أمس: «إنهما بصدد رفع شكوى لإمارة الرياض لأجل رفع الظلم عنهما، ورد الاعتبار، لقاء كرامتهما التي أهينت في الشارع وعلى مرأى من الناس»، مؤكدة أن «بيان الهيئة لم يأت بجديد، فأعضاؤها مدانون بارتكاب مخالفات جسيمة بشهادة المقاطع المصورة وبشهادة الجمهور، وبشهادة الهيئة نفسها».

وأضافت «إن ما حصل لها ولصديقتها المعنفة، أثّر بشكل كبير على حياتهن ونفسياتهن التي أصبحت بشكل سيئ للغاية»، ولكنها قالت: «نحمد الله أننا لم نقع في أيديهم، وتمكنا من الفرار».

وتابعت: «عرضي أهم من كل شيء، وكنت أحاول أن أستر نفسي وحرصت على ألا ينكشف ستري من خلال تمسكي بحجابي وعباءتي، على رغم أن عضو الهيئة بتصرفاته، كان سيدفعني إلى النقيض». وبينت أنها تعرضت لكسر في اليد، ورضوض في جسمها بعد سحلها من عضو الهيئة على الأسفلت، مطالبة الجهات المعنية بالوصول إلى مصور المقطع والقبض عليه.

وزادت الفتاة في حديثها: «إلى الآن لم أر أننا حصلنا على حقنا، فما حصل لي من قذف وضرب وإهانة وتصوير أكبر بكثير من مجرد إدانة، وخصوصاً أنني لو كنت غير ملتزمة لتركت حجابي وهم يجرونه مني، ولكني ظللت أحاول التشبث به».

وكانت «الحياة» واصلت متابعتها للحادثة منذ بدايتها وعلى مدى ثلاثة أيام، واستندت في ذلك على روايات شهود العيان، وحُراس الأمن الذي باشروا الحادثة، إضافة إلى شهادة الفتاة المعنفة وجميعهم أكدوا صحة ما أعلنته الهيئة أمس.

فرع نسوي للضمان الاجتماعي غرب الرياض

المصدر: جريدة الرياض الخميس 2 جماد اول 1437هـ - 11 فبراير 2016م
http://www.alriyadh.com/1127667

افتتحت وزارة الشؤون الاجتماعية فرعاً جديداً للضمان الاجتماعي النسوي في حي السويدي غرب الرياض، وذلك في إطار سعي الوزارة إلى تقديم أفضل الخدمات لمستفيدات الضمان وتقليل وقت انتظارهن، وسيساند الفرع الجديد المكتب الرئيسي للضمان النسوي الواقع بحي الفيحاء.

ويقع المكتب على مساحة 1,025 م 2، ويحتوي على عدد من الوحدات والمتمثلة في (وحدة المستفيدات الإدارية، والبطاقات، والبحث الاجتماعي، والأرشفة، والمهجورات، والسجناء، والاتصالات الإدارية الامن والسلامة)، ويتوقع أن يستقبل المكتب أكثر من 250 مستفيدة يومياً، ويضم المكتب عدداً من الباحثات الاجتماعيات والإداريات المتخصصات سواءً مكتبياً أو ميدانياً لدراسة الحالات أو تسليم البطاقات لكبار السن من المقعدات والعاجزات.

ويقدم مكتب الضمان النسوي بحي السويدي كافة الخدمات الضمانية للمستفيدات، حيث يستقبل الحالات الجديدة التي تنطبق عليهن ضوابط استحقاق الخدمات الضمانية من "المطلقات، والارامل، والايتام، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأمراض المزمنة، والمهجورات والسجناء، وأسرة المتغيب"، كما أنه يمكن للمستفيدات المسجلات في مكتب الضمان النسوي بحي الفيحاء طلب إحالة ملفاتهن إلى فرع المكتب بحي السويدي في حال قربهن من مقر المكتب.

بعد استقالة 90 قاضياً في سنتين واعتبارها ظاهرة

الشورى يدرس حوافز تمنع تسرب قضاة "العدل" و"المظالم" وتليق بمكانتهم وخطورة عملهم

المصدر: جريدة الرياض الخميس 2 جماد اول 1437هـ - 11 فبراير 2016م
http://www.alriyadh.com/1127719

الرياض عبدالسلام البلوي

جددت وزارة العدل تكرار الشكوى من نقص الوظائف القضائية والقيادية العليا والوظائف القضائية المعاونة الإدارية والتخصصية، كما أعادت الوزارة في تقريرها السنوي الذي يناقشه مجلس الشورى الاثنين المقبل، ذكر الصعوبات التي تواجهها ومطالبتها ببعض الحوافز الوظيفية وشكواها من التسرب الوظيفي وشح الأراضي، واتضح للجنة الشؤون الإسلامية الشوريَّة أن أغلب هذه الصعوبات مكررة في تقارير سابقة وقد عولجت في قرارات صادرة عن المجلس.

وخلصت اللجنة إلى ست توصيات طالبت الوزارة بتنفيذها مشددةً على تحقيق الاستقرار الوظيفي للقضاء لمواجهة مصاعب استقطاب الكفاءات القضائية وإيجاد حوافز تمنع التسرب من العمل القضائي الذي أصبح ظاهرة يعاني منها السلك القضائي في وزارة العدل وديوان المظالم، ففي العامين السابقين استقال 99 قاضياً من 1810 قضاة هم العاملون في السلك القضائي، وترى اللجنة أهمية إيجاد المحفزات المالية الكافية للقضاة بما ينسجم مع مهامهم القضائية، وضرورة

توفير عوامل الاطمئنان والرضا الوظيفي لهم بشكل يليق بمكانتهم، ويراعي أهمية وخطورة عملهم والسعي إلى تحسين مستوياتهم الوظيفية وتهيئة المناخ المناسب ليتفرغ القاضي للعمل والعطاء خاصة مع ازدياد الأعباء على القضاء والقضاة في السنوات الأخيرة.

الشكوى من نقص الوظائف القضائية والقيادية العليا والإدارية والتخصصية.. مستمرة رغم قرارات المجلس

ودعت قضائية الشورى إلى إسناد المزيد من أعمالها الإجرائية ذات المهام التنفيذية في المحاكم إلى دور خبرة معتمدة، وإسناد بعض مهام مكاتب المصالحة إلى القطاعات الأهلية المؤهلة، كما أوصت اللجنة بدراسة أسباب تعثر مكاتب المصالحة معالجتها، في ظل تزايد عدد قضايا الأحوال الشخصية التي تتدفق على المحاكم حتى وصلت إلى 25% من القضايا المنظورة في عام التقرير 351436.

ورصدت اللجنة توسع وزارة العدل في استئجار المباني، ففي عام التقرير تم استئجار 66 مبنى مقابل 13 في العام الذي سبقه، وترى اللجنة ان ذلك يتطلب مراعاة البيئة العدلية في هذه المباني، كما طالبت بدعم الوزارة في استقطاب الكفاءات لمشروعات التطوير التقني والإجرائي والموضوعي بالقطاع العدلي، وجددت التأكيد على قرار الشورى الصادر قبل نحو سنتين وينص على الإسراع في تأسيس صندوق النفقة.

وقدَّرت قضائية الشورى منجزات الوزارة التي تحققت في البيئة العدلية وسعيها المستمر لإحداث نقلات وقفزات نوعية في جميع النواحي التقنية وتحقيق معدلات مرتفعة في تطبيق التعاملات الالكترونية على مستوى المملكة، وتفعيل البصمة الإلكترونية في التعريف وإلغاء المعرّف بخصوص المرأة، كما تقدر اللجنة تأكيد الوزارة المستمر على تقديم العديد من الحلول التي تسهم في سرعة حسم القضايا المنظورة، وإنشاء مركز احتياطي للثروة العقارية وسعيها المتواصل لتوثيق العلاقة بين القضاء والناس والإعلام وتوفير المعلومة وتوثيق العلاقة بين القضاء ومؤسسات المجتمع المدني، وأشادت اللجنة بسعي الوزارة لتعزيز الثقة بالقضاء من خلال التواصل العدلي المدروس ونقله إلى خطاب عصري عالمي يعتز بثوابته الشرعية.

المعاقون يطالبون بحقوقهم وخدماتهم واتهامات التقصير تطال جهات حكومية

"الشؤون" تتنصل والأمانة تقر بالمسؤولية و"المرور" يسجل المخالفات

المصدر: جريدة المدينة الخميس 2 جماد اول 1437هـ - 11 فبراير 2016م
http://www.al-madina.com/node/659305

إلهام محمود - المدينة المنورة

طالب عدد من ذوي الإعاقة والأخصائيين الاجتماعيين، باحترام حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن المتعلقة بتسهيل حركة مرورهم وعبورهم في الطرقات والمنشآت الحكومية والعامة، ومراعاة الاشتراطات التي وضعتها الأنظمة في هذا الصدد، واحترام الأماكن المخصصة لهم وعدم التعدّي عليها، وشددوا على ضرورة توقيع عقوبات رادعة لمن يتعدّى على المعاقين دون وجه حق.

في المقابل تبادلت الجهات الحكومية إلقاء الأعباء والمسؤولية فيما بينها، ففي حين لم تعبأ مديرية الشؤون الاجتماعية بالمدينة المنورة بالرد على تساؤلات ومطالب المعاقين وحقوقهم المروية، أقرّت أمانة المدينة بوجود تقصير في مراعاة حقوق المعاقين بالعديد من المنشآت التي لا تملك التجهيزات المطلوبة، مشددة على مراعاتها تطبيق التعميم الخاص بمراعاة تيسير الخدمات للمعاقين

عدم مراعاة الشروط والأولويات
يؤكد أحمد السناني، أخصائي اجتماعي ومهتم بالتطوير والشأن الاجتماعي بالمدينة المنورة، أن أمانة المدينة المنورة، متمثلة في البلديات الفرعية عندما تقوم بمعاينة المواقع الاستثمارية لا تضع من أولوياتها وشروطها، الممرات الخاصة بعبور كراسي المعاقين والمحتاجين لها». وأشار السناني إلى عدم توفر ممر مخصص عند بوابات المحلات التجارية، كما أن الممرات الموجودة أمام بوابات بعض المساجد، لا يستطيع المرور عليها من يملك الصحة والعافية، فضلاً عن المعاق، خوفًا من الانزلاق والإصابة. وطالب الأخصائي الاجتماعي أن تقوم البلديات والجهات المعنية أن تلتزم بتوفير الممرات الخاصة لمرور المعاق حسب المواصفات والمقاييس العالمية، واحترام طريق هذا الكرسي الذي ربما يكون لمعاق أو مُسنّ أو لعربات الأطفال.
انتهاك حقوق المعاقين
وأبدت دولة عبدالحميد شحاتة، معدة ومشرفة نادي ذوي الاحتياجات وموظفة بالتربية الفكرية للبنات، من خلو المعاهد الخاصة لذوي الاحتياجات من الممرات الخاصة بالمعاقين سواء داخل المنشأة أو خراجها متسائلة عن دور وزارة الشؤون الاجتماعية في مواجهة ذلك؟!
وشددت شحاتة على أن انتهاك المواقف المخصصة للمعاقين ليس مخالفة قانونية فحسب، بل منافية للأخلاق، التي تحث على مساعدة الغير سواء من كبار السن والمعاقين ومساندتهم، مطالبة بوضع مزيد من العقوبات الرادعة والصارمة على المخالفين والإبلاغ عنهم وعدم التستر عليهم.
خدمات مفتقدة
وقالت والدة المعاق «أم يزن» تحسرت كثيرًا عندما شاهدت الخدمات الجمة التي تقدم للمعاقين في دول أجنبية بداية من الطرقات والمواقف والمرافق العامة، والتي تفتقر لها بلادي، رغم أن الدولة تولي اهتمامًا كبيرًا بهذه الفئة وتدفع بسخاء كبير لجميع المشروعات المقامة للدولة عامة ولذوي الإعاقة خاصة. وتساءلت أم يزن لما لا تطبق هذه الاشتراطات والخدمات التي تسهل للمعاق حركته؟! مؤكدة أن جميع الإدارات الحكومية والأهلية والمجتمعية مسؤولة عن تقديم أفضل الخدمات لهذه الفئة. وعبّرت السيدة المسنة زهرة عن استيائها من إغفال المسؤولين تلبية احتياجات المعاقين وكبار السن.
وقالت إن كبر سني ألزمني الجلوس على مقعد متحرك، وأتحرّج كثيرًا عندما لا تستطيع ابنتي دفعي للصعود في الممرات الخاصة بالمعاقين، فتستعين بأهل الخير لمساعدتها عند الصعود والنزول في بعض المرافق والطرقات التي تخلو من الممرات.
وتساءلت السيدة العجوز هل المسؤولون في الجهات المعنية تجهل هذه الخدمات، أم هو عدم وعي بأهميتها للمحتاج لها؟!
الجهات المعنية
«المدينة» رفعت معاناة وتساؤلات المعاقين وكبار السن إلى الجهات الحكومية المعنية، خاصة أن هناك تعميمًا صادرًا من أكثر من خمسة وثلاثين عامًا لجميع الجهات والأجهزة الحكومية، ينص على ضرورة مراعاة تيسير الخدمات للمعاقين، وملاحظة ذلك عند تصميم وتجهيز المباني التي يتعامل معها الجمهور -سواء كانت حكومية أو خاصة- مع جعل الأنشطة التي لها علاقة مباشرة بالجمهور في الأدوار السفلية قدر الإمكان، على أن يتولى موظف يكون مقره عند مدخل المبنى تخليص خدمات المواطن المعاق وتيسير أموره. وتوجهت «المدينة» بتساؤلاتها حول عدم تفعيل هذا التعميم وعدم إلزام الجهات الحكومية والخدمية بتوفير اشتراطات الخاصة بالخدمات البلدية المتعلقة بالمعاقين، وأسباب عدم مطالبة الشؤون الاجتماعية بتفعيل التعميم ومتابعته.
وتواصلنا مع مدير الشؤون الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة علي غرم الله الغامدي وأرسلنا إليه خطابًا بتاريخ 26 يناير، وآخر بتاريخ 3 فبراير، ولم نتلقَ منه ردًّا، وعند التواصل معه عبر برامج التواصل الاجتماعي وإرسال صورة للخطاب وبعد مشاهدته، أنكر معرفته بالخطاب، ولم يصلنا الرد رغم استلامه حتى لحظة كتابة تلك السطور.
الأمانة وتطبيق التعميم
وأكد مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام لأمانة منطقة المدينة المنورة خالد متعب خليفة، أن الأمانة طبقت هذا التعميم الخاص بالمعاقين، على المنشآت الخاصة بها، وتسعى لتحقيق هذا من خلال وكالة التعمير والتي بدورها لا تصدر أي رخصة لمنشأة حكومية أو قطاع خاص إلاّ بتخصيص مواقف سيارات لذوي الاحتياجات الخاصة. كما أن الأمانة تصر على الجهات الحكومية متابعة ذلك. فيما أكد المتحدث الرسمي لأمانة منطقة المدينة المنورة يحيى سيف صالح، أن عدم جاهزية المباني والمنشآت للإيفاء بالاشتراطات المتعلقة بحقوق المعاقين، مقرًّا بوجود تقصير واضح وموجود بالفعل.
وأكد صالح أن الأمانة وضعت الضوابط والتراخيص الاشتراطات للمحلات والتي تسهل حركة المعاقين، لافتًا إلى أن هذه الفئة بالفعل تحتاج إلى توفير أنشطة وملاعب خاصة بهم.

مخالفات المرور
وكشف مدير إدارة مرور منطقة المدينة المنورة المكلف العميد نواف المحمدي، أن عدد المخالفات المسجلة للوقوف في مواقف ذوي الاحتياجات الخاصة للفترة من 1 /1 /1437هـ حتى 30 /3 /1437هـ بلغ 116 مخالفة مرورية. وعن العقوبات التي وضعت قال المحمدي: يتم التعامل مع من يخالف الأنظمة والتعليمات بموجب نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 85 وتاريخ 26 /10 /1428 هـ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم 7019 وتاريخ 3 /7 /1429هـ وبناء على جدول المخالفات رقم (4) يتم مخالفة كل من يقف في أماكن وقوف ذوي الاحتياجات الخاصة من غير هذه الفئة المسموح لها، بغرامة مالية لا تقل عن مئة ريال ولا تزيد على مئة وخمسين ريالاً.

الشورى يناقش نظام تكريم شهيد الواجب وتعديل مواد نظام الضباط

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 2 جماد اول 1437هـ - 11 فبراير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160211/Con20160211823840.htm

محمد الغامدي (الرياض)
يناقش أعضاء الشورى بدءا من الأسبوع القادم 15 موضوعا، بعد أن أصبح لزاماً عليهم التواجد ثلاثة أيام داخل قبة المجلس، ويتصدر مشروع نظام تكريم شهيد الواجب ومن في حكمه المقدم من العضو الدكتور حمد آل فهاد، الملفات المعروضة للمناقشة، إذ حظي بموافقة اللجنة الأمنية، ويهدف لتحقيق مستوى معيشي مناسب للمصابين وأسرهم، وأسر الشهداء والمفقودين.
وسبق أن نشرت «عكاظ» نظام شهيد الواجب، وأبرز مضامينه، اشتراط تكريم المصاب بالعجز الكلي، والعجز الجزئي بما لايقل عن 40 %، وإسقاط ديون الشهيد الشرعية في البنوك وما عليه من عهد حكومية، ومعاملة المصاب بالعجز الكلي معاملة شهيد الواجب ويؤمن له العلاج الطبي الشامل، ويمنح تخفيض على وسائل المواصلات العامة بنسبة 70 %، ويصرف للمصاب بالعجز الجزئي مبلغ مالي عاجل قدره 300 ألف ريال، ويمنح تحفيض على المواصلات نسبته 50 %، وأرض سكنية، وتكون له الأولوية في التوزيع والإقراض من الصندوق العقاري إن لم يسبق له الاقتراض، ويصرف لأفراد أسرة شهيد الواجب الساكنين على حسابهم الخاص أو من في أملاكهم مبلغ مقطوع قدره 500 ألف ريال، و50 ألف مساعدة عاجلة لأبناء وبنات الشهيد، وسداد الرسوم الدراسية وتكاليف النقل المدرسي بحد أقصى 50 ألف ريال لكل منهم، كما تصرف معايدة سنوية لأسرة الشهيد قدرها 25 ألف لكل فرد. وينتظر أن يناقش المجلس الإثنين القادم تقريري مؤسسة البريد السعودي ووزارة العدل، والتصويت على مواد نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة، ووضع اليد مؤقتا على العقار، ونظام المؤسسة العامة لمستشفى الملك خالد التخصصي للعيون والمقدم من الدكتورة سلوى الهزاع والعضو السابق الدكتور ناصر الشهراني. ويناقش المجلس الثلاثاء القادم تقريري الاتصالات وتقنية المعلومات وهيئة المدن الصناعية، ومذكره تفاهم بين المملكة والجابون في المجال السياسي، ويصوت الأعضاء على تقرير هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات. ويطرح الأربعاء القادم للنقاش، تعديل مواد نظام الضباط المقدم من اللواء حمد الحسون والدكتور حمد آل فهاد، ويعرض على الأعضاء تقريرا المؤسسة العامة لتحلية المياه ووزارة الشؤون الاجتماعية، ومشروع اتفاق بشان استقدام العمالة المنزلية بين المملكة وبنجلاديش، ويصوت على نظام تنمية الابتكارات المقدم من العضوين الدكتور حامد الشراري والدكتور عبدالعزيز الحرقان.

مخاوف من إعدام السجناء السعوديين في العراق بأجندة خارجية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 2 جماد اول 1437هـ - 11 فبراير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160211/Con20160211823842.htm

ثامر قمقوم (عرعر)

ارتفعت وتيرة القلق في أوساط أسر السجناء السعوديين الموقوفين في سجن الناصرية جنوبي العراق، تخوفا من تنفيذ أحكام الإعدام بحقهم مثلما جرى مع السجين عبدالله عزام القحطاني الذي أعدمته السلطات العراقية أخيرا، في نقض واضح لتصريحات سابقة أعلنها مسؤولون عراقيون بإيقاف تنفيذ أحكام الإعدام.

وأبلغت مصادر مطلعة «عكاظ» أنه جرت إعادة محاكمات لعدد من السجناء السعوديين الذين صدرت بحقهم أحكام بالسجن عشر سنوات، ليتم إجبارهم لاحقا على الاعتراف بجرائم لا علاقة لهم بها، وصدرت بحق عدد منهم أحكام جديدة بالإعدام.

وفيما رجحت المصادر وجود عشرة سجناء في قائمة المحكومين بالإعدام، طالب أهالي السجناء السفارة السعودية في العراق بسرعة التحرك لإيقاف الإعدامات العشوائية بحق أبنائهم والتي ترتبط بأجندات سياسية مشبوهة لا علاقة لها بأي عدالة، بل تهدف للإساءة للمملكة، معربين عن تخوفهم من اعتماد الرئيس العراقي لتلك الأحكام مما يجعلها واجبة النفاذ.

وأوضح المتحدث باسم أهالي السجناء السعوديين في العراق عبدالله الناهض الحربي لـ«عكاظ» أمس، أن الأحكام جاءت قسرية، بعد أخذ الاعترافات بالقوة، وفي محاكمات هزلية خالية من أدنى صفات المحاكم القضائية المعروفة، مبينا أنهم يتخوفون من تأييد أحكام الإعدامات، وتصفية السجناء استجابة لأجندات إيرانية انتقاما من المملكة.

وانتقد الحربي تراجع العراقيين عن وعودهم السابقة التي قطعوها للسفير السعودي في بغداد، وتأكيداتهم له بعدم تنفيذ الإعدامات وبإعادة المحاكمات بعدالة وإنصاف، بحضور محامين وأعضاء من السفارة السعودية.

من جانبه، نفى السفير السعودي في بغداد ثامر السبهان لـ«عكاظ» ما تردد عن إعدام مائة سعودي في العراق، مبينا أن الإحصاء الذي لديهم في السفارة يحصر العدد فيما لا يتجاوز 74 سجينا سعوديا.

جثمان عزام لم يصل

تعثر وصول جثمان السعودي عبدالله عزام القحطاني إلى المملكة دون سبب واضح، بعدما أوصى القحطاني بدفنه في المدينة المنورة.

وبينت مصادر لـ«عكاظ» أن بطء الإجراءات وعدم وضوح التعامل مع جهة معينة في العراق سببان رئيسيان في تأخر وصول الجثمان.

قائمة الـ 11

ارتفعت قائمة السعوديين المحكومين بالإعدام من خمسة أشخاص إلى 12 شخصا، بعدما سبق أن حوكموا بالسجن عشر سنوات، لتعاد محاكمتهم بتلفيق تهم جديدة رغم وجودهم في السجن، وفيما يلي الأسماء التي حصلت عليها «عكاظ»:

محمود الشنقيطي

فهد العنزي

محمد العبيد

بدر عوفان الشمري

ماجد البقمي

فيصل الفرج (أعيدت محاكمته وحذف اسمه من السجلات السابقة وتم تلفيق تهمة جديدة له بعد أن حكم عشر سنوات)

بتال الحربي

علي الشهري
علي القحطاني
حمد اليحيى
عبدالرحمن القحطاني

58 % من مستفيدي الضمان تابعون للمستحقين

المصدر: جريدة الوطن الخميس 2 جماد اول 1437هـ - 11 فبراير 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=252481&CategoryID=5

الدمام: زينة علي

وثقت إحصائية حديثة للضمان الاجتماعي أن 58.7% من المستفيدين خلال العام الماضي نساء وأطفال تابعون للمستفيدين المستحقين لمعاشات الضمان.

وبينت الإحصائية أن مجموع المستحقين للمساعدات في 116 فرعا في مختلف المناطق بلغ مليونين و 957 ألفا و 769 مستفيدا.

أظهرت إحصائية حديثة للضمان الاجتماعي، أن أكثر من نصف مجموع المستفيدين من مساعدات الضمان خلال العام الماضي والبالغ نحو 3 ملايين مستفيد، من النساء والأطفال، التابعين للمستفيدين المستحقين لمعاشات الضمان.

116 فرعا

بينت الإحصائية أن مجموع المستحقين للمساعدات في 116 فرعا بمختلف المناطق بلغ مليونين و 957 ألفا و 769 مستفيدا، 58.7 % منهم تابعون للمستحقين لمعاشات الضمان البالغ عددهم مليونا و 737 ألفا و737 تابعا للمستفيدين، في حين لم يتجاوز عدد المستحقين الأصليين من معاشات الضمان الشهرية 29.8 % من المستفيدين بعدد 882 ألفا و 120 مستفيدا، فيما بلغ عدد المستفيدين من المساعدات المقطوعة من الضمان 11.5 % من مجموع المستحقين بواقع 337 ألفا و912 مستفيدا.

6 فئات للمستفيدين

تتنوع مساعدات الضمان الاجتماعي بين معاشات ضمانية وبرامج مساندة وبرامج خدمية، وتصرف المساعدات الشهرية للمستفيدين المستحقين للمعاش الشهري للضمان الاجتماعي والذين تنطبق عليهم الشروط المحددة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية لست فئات هي:

1- الأيتام
2- من بلغ 60 عاماً فأكثر.
3- العاجزون عن العمل عجزاً دائماً لأسباب صحية.
4- العاجزون عن العمل عجزاً مؤقتاً لأسباب صحية.
5- المرأة التي لا عائل لها.
6- الأسرة غير المعولة.

الولادة والأطفال" يحتفي بـ" حقوق المرضى

المصدر: جريدة اليوم الخميس 2 جماد اول 1437هـ - 4 فبراير 2016م
http://www.alyaum.com/article/4119343

عبداللطيف المحيسن - الهفوف
بمناسبة اليوم الخليجي لحقوق وعلاقات المرضى وبرعاية مدير الشؤون الصحية في الأحساء عبدالحميد العمير، أقام مستشفى الولادة والأطفال بالاحساء ممثلا بقسم حقوق وعلاقات المرضى معرضا خاصا بالمناسبة، وشملت فقرات حفل افتتاح المعرض كلمة لمدير المستشفى الدكتور عبدالحميد البنيان، بعدها كلمة مدير إدارة حقوق وعلاقات المرضى بالمديرية الصيدلاني عبدالله الخرس، تبع ذلك محاضرة قدمها مدير إدارة حقوق وعلاقات المرضى بالمستشفى أيمن الملا تحت عنوان "ثقافة حقوق وعلاقات المرضى"، بعدها قدم الأخصائي النفسي بالمستشفى علي التمار محاضرة بعنوان "كلنا... علاقات المرضى" .
وكرم مدير الشؤون الصحية المشاركين والداعمين للمعرض، كما أقيم نشاط مماثل بالمناسبة بمركز أمراض الدم الوراثية ممثلا بقسم التوعية الصحية والخدمة الاجتماعية بحضور مدير مركز أمراض الدم الوراثية الدكتور منير البقشي والمدير الطبي ومدير التمريض وقسم التدريب، وتضمن المعرض رسوما كاريكاتيرية ومقاطع فيديو تعريفية، وركنا تم فيه توزيع وثيقة حقوق ومسؤوليات المرضى والورود على المرضى .

السماح للمتقاعد بالالتحاق بوظائف غير خاضعة لنظام التقاعد

المصدر: جريدة اليوم الخميس 2 جماد اول 1437هـ - 4 فبراير 2016م
http://www.alyaum.com/article/4119359

اليوم - الرياض
أوضحت المؤسسة العامة للتقاعد على لسان متحدثها الرسمي فهد الصالح أن نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 41) وتاريخ 1393/7/29هـ ونظام التقاعد العسكري الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 24) وتاريخ 1395/4/5هـ يجيز عمل المتقاعد أو أحد المستفيدين من معاشه في وظيفة غير خاضعة لنظام التقاعد المدني أو العسكري ولا يؤثر ذلك على استحقاقه.
وأكد الصالح أن معاش المتقاعد ونصيب المستفيد الذي تصرفه المؤسسة لا يتأثر بالعمل في وظائف غير خاضعة لنظام التقاعد المدني أو العسكري.
كما قامت المؤسسة بدعم هذا الجانب لما يمثله العمل من قيمة مجتمعية سامية من تأسيس قاعدة بيانات إلكترونية للاستفادة من خبرات المتقاعدين لتسهيل التواصل بين كل من المتقاعد الراغب في الحصول على عمل وصاحب العمل.
وتأتي هذه الميزة حرصاً من نظام التقاعد في المملكة العربية السعودية على ما فيه مصلحة المشتركين في النظام، ولمزيد من المعلومات يرجى الدخول على موقع المؤسسة (www.pension.gov.sa) أو الاتصال على الرقم المجاني (8001248889).

الرياض
www.Alriyadh.com

تخفيض ساعات العمل.. تعطيل للاقتصاد وارتفاع في الأسعار

المصدر: جريدة الرياض الخميس 2 جماد اول 1437هـ - 11 فبراير 2016م
http://www.alriyadh.com/1127708

طلعت بن زكي حافظ

رغم تباين وجهات نظر أعضاء مجلس الشورى بين (مؤيد ومعارض)، حيال قرار تخفيض ساعات العمل في القطاع الخاص إلى أربعين ساعة أسبوعياً، ومنح العاملين بالقطاع يومي إجازة، إلا أن المجلس تمسك بقراره السابق بالتخفيض، من منطلق أن هذا التخفيض، سينعكس بشكل إيجابي على توطين الوظائف والسعودة، وبالذات في حال تزامن تطبيق القرار مع رفع الحد الأدنى للأجور إلى ستة آلاف ريال.

مؤيدو قرار تخفيض ساعات العمل، يرون أن ذلك سيسهم بفاعلية في القضاء على أحد أهم وأبرز أسباب عزوف الشباب من الجنسين عن العمل في القطاع الخاص، المتمثل في طول ساعات العمل، ما سينتج عنه تَحَول بيئة سوق العمل المحلي، من بيئة طاردة إلى بيئة جاذبة لعمل المواطنين والمواطنات، وبالذات للمواطنات، حيث قد طالب أحد أعضاء المجلس، بأن لا تتجاوز ساعات عمل المرأة العاملة في القطاع الخاص ست ساعات يومياً.

وفي المقابل يرى عدد من الأعضاء المعارضين للقرار، أن تخفيض ساعات العمل، سيضر بالاقتصاد والإنتاجية، وسيزيد من الأخطار الاجتماعية والأمنية، بسبب أنه سيدفع بالعمالة الوافدة إلى القيام بأعمال أخرى خلال يومي الإجازة.

برأيي أن تمسك مجلس الشورى بقرار تخفيض ساعات العمل بالقطاع الخاص، ومنح العاملين بالقطاع يومي إجازة، مدعاة واضحة لتعطيل الاقتصاد وحركة الانتاج في القطاع الخاص، بما في ذلك تعطيل لطاقات الشباب، وبالذات في مجتمع مثل المجتمع السعودي، الذي تغلب على تركيبته الديموغرافية فئة الشباب. إضافة إلى أن مثل هذا القرار سيعيق من جهود الحكومة الرامية إلى توطين الوظائف وزيادة نسب السعودة بالقطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، باعتبار أن القطاع الخاص لن يكون متحمساً لتوظيف العمالة الوطنية بسبب ارتفاع تكاليف التشغيل في عمومها نتيجة لهذا القرار، والتي قدرت بنحو 37 مليار ريال فقط للعمالة الوافدة، نتيجة لدفع أجور ساعات عمل إضافية وأجر يوم كامل في الأسبوع، إذ يتوقع لهذا القرار أن يتيح للعمالة الوافدة الحصول على أجور إضافية (بالزيادة) تقدر بنحو 30 في المئة عن عقود العمل الحالية، بسبب تغطية النقص في ساعات العمل من جهة ومنح يومي إجازة في الأسبوع من جهة أخرى، وبالذات لبعض المهن والأنشطة التي تستدعي نوعية وطبيعة العمل بها، العمل على مدار الساعة وخلال جميع أيام الأسبوع، مثل نشاط الصيدليات، ونشاط محطات الوقود وغيرهما من الأنشطة.

ويتوقع لهذا القرار أيضاً، أن يزيد من أعداد العاملة الوافدة لسد العجز الناتج عن تخفيض ساعات العمل ومنح يومي إجازة، وبالذات للمهن والأنشطة، التي لا يقبل على العمل فيها السعوديون، مما سيعيق من جهود السعودة.

أخيراً وليس آخراً، إن تخفيض ساعات العمل ومنح العاملين بالقطاع الخاص يومي إجازة، سينعكس سلباً على أسعار السلع والخدمات، التي من المتوقع لها أن تشهد ارتفاعاً بسبب ارتفاع تكاليف التشغيل وتكاليف الانتاج بالقطاع الخاص.

أَخلُص القول، أن تمسك مجلس الشورى بقرار تغيير ساعات العمل والاجازة الأسبوعية للعاملين بالقطاع الخاص، سيضر بالاقتصاد الوطني، وسوف يتسبب في ارتفاع أسعار السلع والخدمات، ولربما سيزيد من معدلات البطالة بين السعوديين من الجنسين.

برأيي أن المجتمع السعودي يمر بفترة اقتصادية مختلفة مقارنة بسابقاتها في ظل الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية، والتي تتطلب حشد الهمم وبذل المزيد من الجهود الرامية إلى الارتقاء بأداء الاقتصاد الوطني والرفع من انتاجيته، وليس على العكس من ذلك البحث عن السبل واتخاذ القرارات التي تُبطئ من تلك الجهود.

عزاء المعاقين

المصدر: جريدة الوطن الخميس 2 جماد اول 1437هـ - 11 فبراير 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=29571

صالح الحمادي

قمة التناقض في مقالي هذا، فبين السعادة الغامرة تنبثق جراح الحسرة، وبين التعاون والتكافل تنداح مسافة الألم تحت وفوق السطور.

الملتقى الخامس لتوظيف المعاقين والمعاقات يكشف الوجه المؤلم لجزء من حياتنا الاجتماعية، فعندما انتهينا من تجديل أشعة شمس الثلاثاء الماضي بدأ الباحثون عن بصيص الأمل يتوافدون على مقر جمعية الأطفال المعوقين (مركز عسير) يحملون ملفاتهم "علاقي أخضر"، وبدأت الاحتفالية الشكلية - تكررت من قبل 4 مرات وكررت الغرفة التجارية المشهد في فندق فاخر 5 نجوم - أتينا للجمعية نلبس الثياب الفاخرة بالعطور الباريسية وبطون ممتلئة، وأتى المعاقون بثياب رثة وبطون خاوية وجيوب خالية ومؤهلات دراسية عالية وإمكانيات تقنية وذهنية صافية وملفات خضراء، واكتمل المشهد التراجيدي بقدوم ممثلي الشركات يحملون كلاما كثيرا ووعودا عرقوبية تلون الهواء وتبلط البحر.

مشاعر السعادة ازدادت بحضور مسؤولي التعليم ومكتب العمل، وصندوق الموارد البشرية وحرصهم على نجاح الملتقى وتحقيق أهدافه، وفي الجانب الآخر قرأت وجوه فئة غالية من مجتمعنا فندمت على وسائد ريش النعام، وحزنت على غياب الجهات الفاعلة وتصفحت بعض القصص فشعرت بالإحباط.

شاب قادم من الحد الجنوبي متنقلا من قريته الصغيرة إلى الربوعة مرورا بمنفذ علب ثم ظهران الجنوب ثم خميس مشيط برصيد 40 ريالا، يتنقل بين الحاجة والفراغ والجدة -عليكم الحساب- وشباب جامعيون مؤهلون وأصحاب خبرات وطموحات أتوا يبحثون عن الضوء الخافت في نهاية سرداب "ملتقانا"! تعبوا يمنون الأسئلة بالإجابة، وتعبوا ينتظرون شروق شمس حياتهم، حفيت أقدامهم بين شركات تفكر في "نطاقات" وجمود بشري وتجاهل إنساني. مشاعري متناقضة وحجم السعادة تاه في دهاليز الألم والحسرة على هم مطروح على طاولة المجتمع.

علاقة "نزاهة" بالأجهزة الرقابية الأخرى

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 2 جماد اول 1437هـ - 11 فبراير 2016م
https://www.aleqt.com/2016/02/11/article_1029281.html

كلمة الاقتصادية

لا جدال حول أهمية تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في مؤسسة صغيرة كانت أم كبيرة، على مستوى الاقتصاد الجزئي أو الكلي، ولهذا أقرت المملكة استراتيجية وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد عام 1428هـ ثم أنشئت هيئة وطنية لهذا الغرض عام 1432هـ، وقد انطلقت أعمال الهيئة منذ نشأتها وبدأت تمارس مهامها التي أخذت طابعا رقابيا في مجمله، لكن الدور الرقابي هذا تتم ممارسته من جهات كثيرة، منها على سبيل المثال ديوان الرقابة العامة، وهيئة الرقابة

والتحقيق، وهذه الهيئات تمارس أعمالها منذ عدة عقود. فعندما أنشئت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد كانت هذه الهيئات الرقابية وغيرها كثير مستقرة وتعمل وفق أنظمتها ومسؤولياتها المتعارف عليها، ولما جاء إنشاء الهيئة الوطنية الجديدة جاء دون أن يصحح وضع هذه الأجهزة الرقابية ودون أن يحدد العلاقات المتباينة والدقيقة بين كل هذه المؤسسات. ثم تم إدخال مشروع وحدات المراجعة الداخلية والتي بدورها أصبحت تمارس دورا رقابيا من داخل المؤسسات الحكومية جنب إلى جنب إدارة المتابعة وإدارة الجودة، ومع الدور الذي يقوم به المراقب المالي. فأصبحت الجهات الحكومية تعيش وسط دوامة من الجهات والأنظمة الرقابية التي تزدحم عند الأبواب، وبدأ النقاش يعلو: من يدخل أولا ومن له حق الخروج أخيرا. لا أحد اليوم ينكر هذا الازدحام الرقابي في مؤسساتنا الحكومية، ولا أحد ينكر أن فاتورة الرقابة بعد كل هذا التضخيم قد أصبحت أكبر مما يمكن تحمله، وأن الرقابة إذا تجاوزت تكلفتها حدود الخسائر الناتجة عن الفساد فقد فقدت الرقابة قيمتها تماما، ولعلنا اليوم قد وصلنا إلى هذه المرحلة تماما ونحتاج إلى إعادة قراءة الملف الرقابي كله من جديد وترتيب أوراقه وملفاته.

لكن المعضلة الأساس أن قرار إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لم يتضمن إعادة تشكيل النظام الرقابي في المملكة، ولهذا تداخلت الصلاحيات بشكل لافت وصل حتى الصراع الذي تناقلته وسائل الإعلام، كما أن الأدوات الرقابية المستخدمة لتنفيذ العمليات الرقابية متقاربة إلى حد بعيد، ولهذا فإنه يصعب القول إن ما لم يتم اكتشافه عن طريق مؤسسة رقابية سيكتشف عن طريق مؤسسة أخرى، ذلك أن الإجراءات واحدة وبالتالي ستكون النتائج واحدة، ومن يكتشف ثغرة نظامية تمكنه من العبور بفساده من أمام إجراءات مؤسسة رقابية فإنها أيضا كافية لمروره من باقي المؤسسات. ولذلك فمن غير المدهش أن يتحول العمل الرقابي بين المؤسسات من تكامل إلى صراع، فالجميع يود أن يبدأ بإجراءاته أولا، ذلك إن البدء ثانيا يخفض بشكل جوهري من قيمة الفعل الرقابي وبالتالي قيمة المؤسسة الرقابية ككل.

لا مفر إذا من إعادة النظر في نظام الرقابة في المملكة، لا بد من وضوح في صلاحيات كل جهة وطريقة التواصل والتكامل بين الجهات. لا بد أن تعرف كل مؤسسة رقابية دورها ومتى تبدأ عملياتها ومتى تنتهي، وكيف تستفيد كل جهة من تقارير الجهة الأخرى، حيث لا نكرر الإجراء نفسه مرتين وهو ما يكلفنا الضعف ولا يحقق لنا إضافة في الناتج الرقابي. لا بد من تطوير نماذج إدارة المخاطر على العمل الحكومي، وأن تجد كل جهة دورها في منظومة إدارة المخاطر هذه أو أن تمارس أعمالها من خلالها.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

"المنظمة": المناقشات جارية حول الحلول المحتملة لهذه القضية

الدول النامية تنتقد وثيقة "الصحة العالمية" بسبب نقص الأدوية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 2 جماد اول 1437هـ - 11 فبراير 2016م
https://www.aleqt.com/2016/02/11/article_1029328.html

ماجد الجميل من جنيف

انتقدت الدول النامية وثيقة مقدمة من منظمة الصحة العالمية حول نقص الأدوية، مطالبين خلال اجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، الذي اختتم أعماله في جنيف أمس بوضع نظام دولي مستديم يُيسِّر حصول الدول النامية على الأدوية.

وأكد المجتمعون أن هناك نقصاً متزايداً في الأدوية عالميا، ولاسيما في البلدان النامية، مبينين أن المناقشات ستبقى جارية حول الحلول المحتملة لهذه القضية.

ووضعوا بندا في جدول الأعمال يشير إلى أن النقاش قد ترك مفتوحاً، وسيحال إلى الاجتماع المقبل للجمعية العامة للمنظمة في أيار (مايو). وبحث أعضاء المجلس تقرير الأمانة العامة للمنظمة حول معالجة النقص العالمي في الأدوية، والسلامة، وإمكانية الحصول على الأدوية الرخيصة للأطفال، فضلا عن مشروع قرار اقترحته الصين وإيطاليا، وباكستان، وتايلند وجنوب إفريقيا لتسهيل حصول الدول النامية للأدوية، سيقدم إلى جمعية الصحة العالمية في أيار (مايو).

وأكد عديد من البلدان بما فيها الدول المتقدمة أن نقص الأدوية الأساسية موجود الآن على نطاق واسع، وأن حدة النقص في تزايد، ولا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ودعت أغلب دول المنظمة إلى دعم الدول الأعضاء في تنمية قدراتها في الحصول على الأدوية، وإنشاء نظم مستدامة لتتبع وجمع وتقاسم المعلومات، واعتماد معايير دولية ثابتة تتعلق بالمشتريات الطبية، وتشكيل سوق دولية للأدوية الأساسية، ودعم وتعزيز الإنتاج المحلي للأدوية.

وقالت الأرجنتين إنها تشعر بالقلق إزاء الضغط الذي يمارس من قبل بعض المنتجين الذين يحتكرون براءات الاختراع كمبرر في عدم استخدامهم قواعد السوق الحرة، وفرض أسعار عالية جداً في استخدام تقنيات متطورة للغاية، ما يضع صحة السكان والنظم الصحية في خطر. وأفادت الهند بأن أسباب نقص الأدوية متعددة وتختلف بين المناطق، ومطلوب اهتمام كاف من جانب منظمة الصحة لمعالجة قضايا التصنيع المحلي، والسوق، والعوائق المتعلقة بالسوق وغير المتعلقة بها، والقضايا التنظيمية، وسلاسل التوريد، مضيفة أن دور القطاع العام في ضمان إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية واللقاحات تحتاج أيضا إلى مزيد من الاستكشاف والدعم.

وأكدت أن برنامج منظمة الصحة العالمية المقترح حول العقاقير، خاصة عندما تكون هناك كمية محدودة من المكونات الصيدلانية الفعالة، تحتاج إلى إعادة نظر، موضحة أن نقص هذه المكونات غالباً ما يسفر عن النقص في الأدوية والمنتجات النهائية.

وقال ممثل زيمبابوي إن الوثيقة المقدمة من أمانة منظمة الصحة العالمية تُقوض دور الأدوية المُستنسخة، والأثر الذي تلعبه ولا تزال في إنقاذ الأرواح، مضيفا أن الوثيقة لا تعالج الإنتاج المحلي أو الإقليمي للدول النامية من الأدوية.

وأكد أن الغموض في مصطلحات الوثيقة يجب أن يُعاد النظر فيه، داعيا المنظمة أن ترتقي بدورها في دعم هذا الإنتاج.

من جانبها، أكدت ماري - بول كيني مساعد مدير عام منظمة الصحة، أن النقص في الأدوية مشكلة صحية عالمية تؤثر في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، فضلا عن البلدان ذات الدخل المرتفع، وأن أدوية الأطفال غالباً ما تواجه النقص. وقالت إن هناك أسبابا كثيرة لهذا، منها مشكلات التصنيع ومشكلات أنظمة التوريد والشراء المجزَّأ للأدوية.

وأضافت كيني، أنه سيتم إضافة المعلومات التي تم جمعها خلال الاجتماع، وعديد من العناصر التي طلبتها الدول النامية إلى تقرير الأمانة لجمعية الصحة العالمية الذي ستتم مناقشته في أيار (مايو) المقبل. ورداً على سؤال لـ «الاقتصادية»،

حول الأسباب الرئيسة للنقص ونفاد المخزون قال رويت مالباني، ممثل منظمة أطباء بلا حدود في جنيف إن الأسباب تشمل صعوبات في الإنتاج، فضلا عن مشكلات تتعلق بالجودة، ووجود عدد غير كاف من المنتجين بسبب عدم كفاية الأسواق، أو حواجز الملكية الفكرية، أو قرارات الشركات بالتوقف عن الإنتاج.
وأضاف أنه عندما يواجه الناس نفاداً في المخزون أو نقصاً في الأدوية، فهم يضطرون إلى شراء الأدوية من القطاع الخاص بأسعار أعلى، أو ينتهون ببساطة دون الأدوية التي يحتاجون إليها.
وطالب الدول المتقدمة أن تستخدم حقوق الملكية الفكرية بمرونة بهدف اتخاذ الإجراءات التي يمكن أن تخفف من وطأة نقص الأدوية.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض
الخميس 2 جماد اول 1437هـ - 11 فبراير 2016م

http://www.alriyadh.com/1127651

المصدر: جريدة الاقتصادية
الخميس 2 جماد اول 1437هـ - 11 فبراير 2016م

https://www.aleqt.com/2016/02/11/article_1029289.html